

## مقاربة واقعية لأزمة المياه في الشرق الأوسط

جاد إسحق\*Jad Ishak

تعتبر المياه مسألة خلافية وهي السبب الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي. وتعد من أكثر الموارد قيمة إذ أنها ليست ضرورية للنمو الإقتصادي فحسب وإنما أيضاً لاستمراره. وقد تمت إثارة هذا الموضوع بشكل واسع نظراً لأهميته في التنمية الكامنة وقدرته على افتعال الصراعات. مع ذلك فإن غالبية أوجه هذا الموضوع محتجبة وراء كم من المعلومات الخاطئة. فغالباً ما تؤدي المعلومات المغلوطة والإدعاءات المضللة إلى سوء فهم لجذور هذا الصراع. نعتقد بأن جميع الأطراف بمن فيهم الإسرائيليين والفلسطينيين يعانون من نقص شامل في المياه ينعكس على المنطقة برمتها. في الواقع، لا تتمثل أزمة المياه، بشكل أساسي، في نقص في الإمدادات وإنما في التوزيع المتفاوت وغير العادل. لذا لا بد أن نعي بأن الشرق الأوسط منطقة قاحلة يتواجد الماء فيها بشكل نادر ما يحتم استهلاك المياه بطريقة تتناسب ووقائع الطبيعة هذه. هذه المقاربة للباحث والأكاديمي الفلسطيني البروفسور جاد إسحق على مسألة الإستخدام الحالي للمياه في كل من إسرائيل وفلسطين. وسنقترح بعض المشاريع من أجل تعزيز الإدارة المشتركة الدائمة لهذا المورد الثمين.

«مدارات غربية»

### موارد المياه في فلسطين

من المهم أن ندرك، بشكل أساسي، بأن الموارد المائية المتوفرة في هذه المنطقة هي محدودة في المكان والزمان. ويعد حوض نهر الأردن أحد أبرز موارد المياه السطحية في المنطقة. تقع منابع المياه الرئيسية لهذا الحوض شمالي إسرائيل وفي مرتفعات الجولان المحتلة وجنوب لبنان وهي تغذي بحيرة طبريا. في المجمل، تشكل هذه العناصر الحوض الأردني العالمي لتصريف المياه باعتباره منطقة مرسمة طبيعياً لا يمكن تجزئتها. وكانت قد منعت مياه نهر الأردن عن فلسطين على الرغم من أنها تقع كاملاً في الضفة. واقتضت خطة جونستون، الخاصة بتوزيع الحصص المائية في الشرق الأوسط والتي لم يصادق جميع الأطراف عليها رسمياً وإنما التزمت عموماً بها، إنشاء قناة غربي غور نهر

العنوان الأصلي:

A sober approach to the water crisis in the Middle East

\* باحث فلسطيني، بيت لحم، الضفة الغربية

الأردن من أجل تزويد الضفة الغربية بـ 120 مليون متر مكعب من المياه لتلبية حاجات الفلسطينيين. ولكن لسوء الحظ، فقد بقي هذا المشروع حبراً على ورق.

مع ذلك فإنّ ينابيع المياه السطحية لا تشكل سوى 30 في المئة من مياه فلسطين. أما الباقي فمصدره المياه الجوفية. ويعتبر نظام «الضفة الغربية» أو نظام «المكمن المائي» في الجبال أحد أبرز الأنظمة المرتبطة بالمياه الجوفية في الضفة الغربية وهي تحتوي على ثلاثة أحواض أساسية لتصريف المياه: الحوض الغربي الذي يصب بشكل شبه كامل ضمن الحدود الإسرائيلية وذلك بعد تغذيته من جبال الضفة الغربية. والحوض الشمالي الشرقي الذي يقع داخل الضفة الغربية قرب نابلس وجنين والذي يصرف في خزان إيوشين الجوفي، بالإضافة إلى حوض المكمن الشرقي والذي يحتوي بدوره على عدد من المكامن المائية يقع جميعها داخل الضفة الغربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي يصرف فيه نظام الخزانات الجوفية هذا نحو 600 إلى 660 مليون متراً مكعباً من المياه سنوياً، لا يستهلك فلسطينيو الضفة الغربية حالياً سوى 115 إلى 123 مليون متراً مكعباً.

أما المكمن المائي لشريط غزة، الذي يعد جزءاً من المكمن الساحلي، كان يضح على الدوام لبعض الوقت، من أجل خدمة السكان على وجه التحديد، الذين يبلغون نسبةً عاليةً وهم معظمهم من اللاجئيين. علاوةً على ذلك، فقد كانت إسرائيل تملئ وتزود هذا الخزان الجوفي بالمياه من خارج غزة. والنتيجة كانت أن أجمع معظم الخبراء في الموارد المائية على أن وضع المياه في غزة متأزم. وهناك ما يدل على أن مياهاً مالحة قد دخلت بكمية كبيرة في المياه الجوفية ما جعلها غير صالحة للشرب.

### أزمة المياه في الشرق الأوسط

إن لب الأزمة المائية يكمن في التوزيع غير العادل للمياه. فالفلسطينيون المقيمون في فلسطين وإسرائيل على حد سواء يواجهون مشاكل مزمنة تمنعهم من الوصول إلى المياه سواء من أجل الأعمال الزراعية أو الإستخدام المنزلي. حتى أن بعض المناطق لم تصلها المياه لأشهر خلال فصل الصيف. ولا يستهلك العرب، الذين يشكلون 18 في المئة من سكان إسرائيل، سوى 2 في المئة من مخازين المياه في إسرائيل. وقد صدرت أوامر عسكرية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، منذ العام 1967، بمنع الفلسطينيين، في الضفة الغربية،

المكمن المائي لشريط غزة، الذي يعد جزءاً من المكمن الساحلي، كان يضح على الدوام لبعض الوقت، من أجل خدمة السكان على وجه التحديد، الذين يبلغون نسبةً عاليةً وهم معظمهم من اللاجئيين.

من حفر الآبار وتحسين مواردهم المائية. في حين عمد الإسرائيليون إلى حفر آبار تماماً داخل الموارد المائية، ما أدى إلى انخفاض مستوى المياه. إضافة إلى أن الفلسطينيين يدفعون باهظاً ثمن المياه التي يتلقونها من موزع مياه «ميكروث» أي ما يقدر بدولار وعشرين سنتاً أميركياً في مقابل 40 سنتاً يدفعها الإسرائيليون للإستخدام المنزلي و16 سنتاً للزراعة.

وتعود بعض المشاكل المتعلقة بالموارد المائية في المنطقة إلى الممارسات الإدارية الخاطئة. فقد سيء توزيع المواد واستخدمت بشكل غير فعال. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص 75 في المئة من الموارد المائية للزراعة في إسرائيل، وهي قطاع يشكل أقل من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

### دور الزراعة

تعتبر السياسات الزراعية الخاطئة مسؤولة، جزئياً على الأقل، عن مشكلة المياه هذه. ويعد الري العمود الفقري للإنتاج الزراعي في إسرائيل وتشكل الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل 47 في المئة. في حين أن أقل من 10 في المئة من الأراضي المزروعة، في فلسطين، مروية (حوالي 5 في المئة منها في الضفة الغربية) و8 في المئة في الأردن. وقد تم تجاهل قطاع الماشية التقليدي والتي أظهرت التجارب الحالية قدرته على إنتاج أكثر من ضعف الإنتاج الحالي في الألف كيلومتر.

وقد ارتفع مؤخراً ثمن مياه الري من 12 سنت إلى 16 سنت، وبالتالي انخفض إنتاج الزراعة في إسرائيل بنسبة 10 في المئة إلا أن هذا الانخفاض لم ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل. لذا يجب القيام بخطوات جدية في

تعتبر السياسات الزراعية الخاطئة مسؤولة، جزئياً على الأقل، عن مشكلة المياه هذه. ويعد الري العمود الفقري للإنتاج الزراعي في إسرائيل وتشكل الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل 47 في المئة.

فلسطين%	إسرائيل %	
29-30	6	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
26.3	3.5	اليد العاملة في الزراعة من مجمل اليد العاملة
9	47	الأراضي المزروعة المروية
225ممم	1700ممم	الاستهلاك الإجمالي للمياه
62	75	الإستهلاك الإجمالي للمياه في الري
140ممم	1275ممم	الكمية الإجمالية السنوية للمياه المستخدمة في الري
2.0375	4.5596	عدد السكان في العام 1990 (مليون نسمة)
69ممم	280ممم	كمية المياه المستخدمة سنوياً في الري للفرد الواحد

هذا الإطار لا سيما بالنسبة إلى التكلفة والأرباح الإقتصادية للري. لا يفترض ري مساحات كصحراء النجف باستخدام موارد المياه الجوفية. ولا بد من بذل جهود إضافية من أجل مساعدة المزارعين على دفع تكلفة أنظمة المكامن الجوفية وذلك لتخزين وإيصال مياه الري إلى محاصيلهم.

### إعتبرات بيئية

إن عدم الأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة على البيئة جراء مشاريع إدارة المياه المتعددة يعتبر مشكلة أخرى. ويعد تحول المياه من بحيرة طبريا المثال التقليدي على هذا الأمر وذلك بهدف تغذية موزع المياه الوطني الإسرائيلي (ميكيروث). وقد أعطي القليل من الأهمية، هذا إن أعطي شيء، لآثار هذا الأمر على حوض ونهر الأردن الذي سجل، في العام 1953، دفقاً بمعدل 1250 مليون متراً مكعباً في السنة في منطقة ألينبابي بريدج ويسجل حالياً تدفقات سنوية تقدر بـ 152 إلى 203 مليون متراً مكعباً فقط.

وقد انعكس هذا الأمر سلباً وبشكل واضح على حوض نهر الأردن وعلى البحر الميت. وقد أحيطت إسرائيل علماً بأن تصريف مياه المستنقعات في حولا في الجليل، والتي كانت جزءاً من خطة المياه التي أدت إلى إنشاء الميكيروث كان خطأً فادحاً. وفي الوقت الذي سعت فيه مشاريع كهذه ذات هيكلية ضخمة إلى تأمين كميات من المياه، صرف الإنتباه عن مفهوم نوعية تلك المياه. فعلى سبيل المثال، أصبحت المياه أكثر وفرة بعد بناء الميكيروث الإسرائيلي غير أن المياه المتوفرة حالياً في هذا النظام تحتوي على كثافات معدنية أكبر بكثير من الكمية التي تعد آمنة للإستخدام في أوروبا والولايات المتحدة.

ولسوء الحظ، وجهت الحلول التي اقترحتها إسرائيل بخصوص الجدل حول الضفة نحو مشاريع ميغامائية يمكن لها أن تزيد كميات المياه المتوفرة في المنطقة. وقد تم وضع العديد من الخطط غير العملية لتعزيز مخازين المياه ونذكر منها ما يلي:

- مشاريع واسعة النطاق لإزالة الملح، مرتبطة غالباً بالتوليد الهيدروكهربائي

للطاقة:

\* القناة الممتدة من البحر الأحمر إلى البحر الميت

\* القناة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت

إن عدم الأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة على البيئة جراء مشاريع إدارة المياه المتعددة يعتبر مشكلة أخرى. ويعد تحول المياه من بحيرة طبريا المثال التقليدي على هذا الأمر وذلك بهدف تغذية موزع المياه الوطني الإسرائيلي (ميكيروث).

## – مشاريع تحويل المياه

\* من نهر الليطاني في لبنان إلى مراكز المياه في الأردن

\* من النيل إلى إسرائيل أو غزة، مع خط أنابيب يمتد مباشرة تحت قناة

السويس

## – مشاريع نقل المياه

\* نقل المياه التركية أو اليوغسلافية عبر صحاريج للبترو

\* نقل المياه التركية أو النروجية

إن الإيمان بهكذا حلول وهمية غالباً ما يكون واهياً وتعتبر جميع المشاريع الضخمة، التي هي قيد الدرس حالياً، غير ثابتة من الناحية الاقتصادية والبيئية والسياسية. فعلى سبيل المثال، تم التركيز في القنوات الممتدة من البحر الأحمر إلى البحر الميت أو من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت، على كمية المياه التي يمكن توليدها من دون أدنى اهتمام بنوعية تلك المياه أو الآثار البيئية لتلك المشاريع وإمكانية عملها إقتصادياً. وقد تصبح المشاريع المتعلقة بتعزيز مخازين المياه ضرورية في حال إرتفاع معدلات النمو السكاني غير أن هذا الأمر غير ضروري في الوقت الحالي. وما دام الإستهلاك الإقليمي يغلب على الطلب يجب عندها النظر أولاً إلى قضايا تتعلق بالإستخدام المناسب للمياه وبتعزيز مخازين المياه الداخلية والحفاظ عليها.

إن الإيمان بهكذا حلول وهمية غالباً ما يكون واهياً وتعتبر جميع المشاريع الضخمة، التي هي قيد الدرس حالياً، غير ثابتة من الناحية الاقتصادية والبيئية والسياسية.

## الحاجة إلى تقاسم المسؤولية

يجب فعلاً على المنطقة أن تعمل من أجل وضع خطط لتقاسم المسؤولية حول موارد المياه لديها. فجميع الأنهار داخل حوض نهر الأردن العظيم تعبر الحدود الدولية ما يدفع بالدول للتفاوض بشأن إدارتها وتنميتها. وهو واقع صحيح حتى بالنسبة إلى بحيرة طبريا التي تقع ضمن مساحة تخضع كلياً للسيطرة الإسرائيلية. مع ذلك فإن هذه البحيرة تصرف المياه مباشرة في نهر الأردن الذي أصبح جزءاً من حوض النهر العظيم. بحيث أن جميع الذين يقيمون على ضفاف هذا النهر لهم الحق في استخدام مياه بحيرة طبريا وتخزينها وكذلك حق الصيد. وذلك أيضاً هو واقع المياه الجوفية لفلسطين وإسرائيل. وفقاً للمعايير الدولية، يتقاسم الإسرائيليون والفلسطينيون المكنم المائي الساحلي، لذا يجب تقاسم المسؤولية بشكل واضح بخصوص هذا المكنم ومياهه. فالخزان الجوفي التابع

للضفة الغربية يقع كاملاً داخل حدود الضفة الغربية لفلسطين ولكن تمت مناقشة تسويات بشأن كيفية تقاسم المياه مع إسرائيل.

ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون إدارة مشتركة لموارد المياه ستكون الإتفاق حول كيفية تقسيم موارد المياه. وبما أن حاجات الضفة من المياه يجب أن تؤخذ في الحسبان عند اقتسام موارد المياه وذلك كما هو متعارف عليه في القانون الدولي، فإن إسرائيل تستخدم حالياً أكثر بكثير من حصتها من الموارد المائية على حساب ضرر الفرقاء الآخرين (لا سيما الفلسطينيين) (كما هو مذكور أعلاه). مع ذلك، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية سيكون أساسياً وضرورياً من أجل تهيئة مناخ تكون فيه الإدارة المشتركة ممكنة.

### آليات حل النزاع

من الواضح بأن نشوب نزاع في المنطقة محتمل حدوثه في الوقت الراهن. لذلك، يجب على جميع الفرقاء في المنطقة تبني بعض المبادئ للقيام بالوساطة وحل النزاع. ولا بد أن يشكل القانون الدولي والسابقة القاعدة الأساس من أجل وضع معايير لفض الخلاف. وبما أن القانون الدولي يميل إلى الغموض والتناقض في بعض الأحيان، تم وضع بعض المعايير في هذا المجال. وقد شكلت قواعد هلسنكي التي أسست في العام 1966 النهج من أجل تقاسم «معتدل وعادل» لقناة المياه المشتركة، وهو مبدأ تم تجاوزه، ونقرأ في المادة الرابعة منه: «كل ولاية تملك حوضاً داخل أراضيها مخولة لتقاسم أرباح المياه الناجمة عن حوض دولي مصرف للمياه». وتسهب المادة الخامسة من المبدأ عينه في تعريف مفهوم «التقاسم العادل والمعتدل» في 11 نقطة. ويتلاءم هذا الأمر والنتائج التي آلت إليها الدراسة المتقدمة للجنة القانون الدولي حول وضع قانون بشأن استخدام مجاري الأنهار لأهداف غير الإبحار، المفوض في العام 1970 من قبل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة والذي يمكن أن يؤمن بعض الخلفية من أجل مناقشات حول حقوق المياه التابعة لإسرائيل وفلسطين وجيرانهما، وتوزيع الحصص فيما بينهم.

### عملية السلام والمياه

منذ البداية، تم إحباط مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول المياه في تعاملها مع النزاع الإقليمي بشأن المياه وذلك نتيجة عاملين اثنين. الأول هو أن سوريا

من الواضح بأن نشوب نزاع في المنطقة محتمل حدوثه في الوقت الراهن. لذلك، يجب على جميع الفرقاء في المنطقة تبني بعض المبادئ للقيام بالوساطة وحل النزاع. ولا بد أن يشكل القانون الدولي والسابقة القاعدة الأساس من أجل وضع معايير لفض الخلاف.

ولبنان وهما الطرفان الرئيسيان اللذان لا يقلان أهمية أحدهما عن الآخر، في المناقشات الجارية حول توزيع موارد المياه إقليمياً، لم يشارك في المحادثات حتى تاريخه. والثاني هو أن إسرائيل رفضت الخوض في مسألة المحاصصة وحقوق المياه. وفي ظل غياب أحد هذين العاملين، لم يلحظ وجود أي تقدم عملي في معالجة واقعية لقضايا المياه على المدى البعيد. في المقابل، ركزت مجموعة العمل على معطيات من أجل تعزيز مخزون المياه وتنمية إدارته غير أنها فشلت في التوصل إلى قرارات مهمة.

ويعتبر «إعلان المبادئ» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عقد في واشنطن في 13 أيلول/سبتمبر 1993 مبهماً ولكنه سمح بمعالجة مسائل من خلال لجنة المتابعة الإسرائيلية الفلسطينية للتعاون الاقتصادي والتي ستدرس من ضمن مسائل أخرى قضية تنمية المياه وإدارتها. وهناك وضعان محددان يمكن ذكرهما في الإتفاق نفسه. فقد جاء في المادة السابعة، البند الرابع، سيسمح الإتفاق المؤقت بإنشاء مجلس تنتخبه سلطة فلسطينية مؤقتة ذات حكم ذاتي وتكون له من بين أمور أخرى السلطة على المياه الفلسطينية. وينص الملحق III من الإتفاق وتحت عنوان «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في برامج التنمية الاقتصادية» على أن الطرفان موافقان على إنشاء لجنة متابعة إسرائيلية فلسطينية من أجل التعاون الاقتصادي مع التركيز، من ضمن أمور أخرى، على التالي: التعاون في مجال المياه بما في ذلك برنامج التنمية المائية الذي أعده خبراء من الطرفين والذي سيحدد أيضاً شكل التعاون في مجال إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وشريط غزة متضمناً مشاريع وخطط مقترحة حول حقوق كل طرف في المياه وكذلك حول الإستهلاك العادل لموارد المياه المشتركة لإنجازها خلال الفترة المؤقتة أو إلى ما بعدها. في الواقع، يتضمن هذا الإتفاق اعترافاً بحق الفلسطينيين في المياه. مع ذلك، ليس واضحاً ما إذا كان الفلسطينيون أو الإسرائيليون سيسيظرون على موارد المياه من خلال الإتفاق المؤقت. من ناحية أخرى فإن إتفاق القاهرة الذي وقع في 4 أيار/ مايو 1994 الذي يمنح السلطة الذاتية للفلسطينيين في غزة لا يوحي بالثقة على الرغم من مظاهره الأولى. ويمنح الإتفاق السلطة الفلسطينية حق السيطرة الكاملة على موارد المياه في هاتين المنطقتين باستثناء الإنشاءات والمواقع العسكرية التي تخضع للميكروث.

يعتبر «إعلان المبادئ» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عقد في واشنطن في 13 أيلول/سبتمبر 1993 مبهماً ولكنه سمح بمعالجة مسائل من خلال لجنة المتابعة الإسرائيلية الفلسطينية للتعاون الاقتصادي والتي ستدرس من ضمن مسائل أخرى قضية تنمية المياه وإدارتها.

## بعض الإقتراحات البسيطة

إن فشل عملية السلام في توجيه الخلافات حول الضفة حتى الآن، والحاجة الطارئة لإيجاد حل لهذا النزاع، يجعل بعض المقاربات الخيارية ذات أهمية. وسيتم لاحقاً عرض عدد من الخطوات التي من شأنها تنمية استراتيجية تهدف إلى تبني مسؤولية مشتركة حول أزمة المياه.

أ- ملاءمة الحاجات الطارئة من أجل التزود بالمياه المحلية.

I- تأمين خمسين مليون متراً مكعباً لمنطقة غزة من المكنن المائي الشرقي.

يجب أن يتم هذا الأمر وفقاً لإجراء مؤتمن من قبل اسرائيل من أجل حل مشكلة تقسيم الحصص، وليس تجنبها. ويجب أن يأتي هذا العمل الملموس بالتزامن مع بيان ينص على الإعتراف الواضح بحق الدولة الفلسطينية بالمياه. وقد يشكل هذا الأمر قاعدة للقيام بنقاش حقيقي حول كيفية تنمية هذا المورد وإدارته. وتعد المياه إحدى مسائل حقوق الإنسان التي يجب دراستها بسرعة. كما أن وضع المياه في غزة حرج، وبعد أن كان على أفضل حال لفترة من الوقت، إلا أنه أخذ يسوء شيئاً فشيئاً.

II - زيادة حصص المياه لسكان الضفة الغربية

يجب على الميكيروث أن يزيد من حصة المياه لسكان الضفة الغربية من 53 متراً مكعباً للفرد الواحد في السنة إلى 70-100 متراً مكعباً للفرد الواحد في السنة كإثبات إضافي لهذه الحقوق. وتعد هذه المسألة أساسية في شرعة حقوق الإنسان كون وضع المياه في الضفة الغربية يصبح طارئاً كل عام خلال أشهر الصيف. مع العلم بأن خلال العام المنصرم، هناك بعض المناطق التي لم تكن تصلها المياه لفترة تزيد عن شهرين.

III- وقف الرقابة، والسماح بتنمية المكنن الشرقي

يضم هذا المكنن الجزء الشرقي لنظام المياه الجوفية التابع للضفة الغربية. فالفلسطينيون في حاجة إلى دراسة هذا المكنن باعتباره مورداً طبيعياً محتملاً للمياه الجوفية. كما أنه لا يمكن مشاطرته فهو يعيد تخزين المياه وتصريفها في المنطقة الشرقية من الضفة الغربية. وفي حين أن باستطاعته الحصول على 150 متراً مكعباً من المياه مسبقاً كل عام، فإن الفلسطينيين لا يستخدمون حالياً إلا 25 متراً مكعباً فقط وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي على المنطقة. وقبل صبّها

إن فشل عملية السلام في توجيه الخلافات حول الضفة حتى الآن، والحاجة الطارئة لإيجاد حل لهذا النزاع، يجعل بعض المقاربات الخيارية ذات أهمية.

بجانب البحر الميت، تختلط المياه (غير الصالحة للشرب) مع المياه المالحة. لهذا يجب دراسة هذا المكنم النائي لتعيين الأماكن التي يمكن أن تكون فيها المياه صالحة للشرب والإستخدام. كما أنه من الممكن بناء سدّ للمياه على المنحدرات الشرقية لتخزين المياه وإعادة ملأ ينابيع وادي نهر الأردن.

#### IV- زيادة الإهتمام بالمطالبة بالإدارة

سوف يتزامن الإرتفاع المتوقع في كثافة السكان مع ارتفاع واضح في طلب المياه. وبينما يعتبر مستوى الخدمات المنزلية، حالياً، بعيداً كل البعد عما هو مطلوب لتحسين الخدمات حتى تصل إلى المستويات العالمية، يجب أن نولي حفظ البضاعة الجيدة أهمية أولوية. ومع ارتفاع مستوى الخدمات، يجب في المقابل وضع برنامج هدفه الحفظ والوعي.

لذا يجب إقامة أنظمة تصريف مزدوجة للمياه من أجل فصل المياه العالية الجودة التي تستخدم للطبخ والشرب، عن المياه قليلة الجودة والكفيلة بالإستخدامات الأخرى.

ب- إنشاء مشروع لمحاصة المياه يكون أكثر توازناً وطويل الأمد

#### I- وضع ميثاق حول المياه في الشرق الأوسط

سيتم وضع هذا الميثاق للتأكيد بأن هناك ثلاثة مسائل ستكون ضمن صيغة واحدة، ألا وهي:

الإنصاف في محاصة المياه، وارتفاع نسبة الإمدادات المائية، واستخدام المياه بطريقة مناسبة.

وسينص هذا الميثاق على أن سبب الأزمة المائية لا يعود للإمدادات غير الكافية، وإنما لطريقة التوزيع غير العادلة. وقد تضخمت هذه الأزمة نتيجة طرق الإستخدام غير المناسبة. وفي المقابل، فإن أي قرار يصدر عن هذا الميثاق يجب أن يأخذ بعين الإعتبار آراء الإسرائيليين ومصالحهم واحتياجاتهم. وهكذا يجب أن تندرج مسألة تعزيز الإمدادات في أية صيغة تفاوضية. وقد يشكل هكذا ميثاق الإطار العملي الكفيل بحل النزاع حول الضفة.

#### II- تعزيز اتفاق إقليمي حول محاصة الموارد المائية

سيعقد هذا الإتفاق بمشاركة جميع البلدان الضفية بما فيها لبنان وسوريا، وبالإستناد إلى مبادئ هلسنكي وقانون المياه المتعارف عليها دولياً. كما يمكن

أن سبب الأزمة المائية لا يعود للإمدادات غير الكافية، وإنما لطريقة التوزيع غير العادلة. وقد تضخمت هذه الأزمة نتيجة طرق الإستخدام غير المناسبة.

اعتماده كمرجع للإستجابة لمطالب كافة الفرقاء. ويتوجب على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية أن يوضحوا لكل الفرقاء بأن القروض التي ستؤخذ من أجل إقامة مشاريع لإنشاء قنوات المياه الدولية لن تكون بمتناول الأيدي قبل أن يتم التناقش حول هذا الإتفاق.

### III- استخدام المياه بالطريقة الإقتصادية المثلى:

يجب تحديد سعر المياه بطريقة عادلة وفعّالة. وفي حين يجب أن تكون المياه المستخدمة في المنازل بمتناول الجميع، فإن تحديد سعرها يجب أن يعكس قيمتها باعتبارها مورداً محدوداً من المفترض استخدامه بتأن.

يفضل تحديد سعر المياه وكمية استهلاكه من خلال توفره في السوق وقيمه وليس بناءً على اعتماد سياسة حكومية وذلك من أجل الحصول على أسعار مخفضة لتشجيع الإنتاج الزراعي.

### VI- إيجاز مشروع إداري لشرق أوسط متحد

وبالإستناد إلى كل المبادئ والوسائل التي سبق ذكرها، يجب على كل البلدان الضفية أن تتكاتف مع المؤسسات الدولية للتنمية والمالية لإنشاء مشروع إداري لشرق أوسط متحد حول المياه. وقد يؤمن هذا المشروع البنية الأساسية التي من خلالها تستطيع إدارة وتنمية المورد الأكثر قيمة في هذه المنطقة أن توزع وتدار وتتطور بطريقة عادلة ومعززة.

ومن وجهة نظري، إن تنمية استراتيجية مشتركة حول الموارد المائية يجب أن تتبع المشروع الأنف ذكره بطريقة متسلسلة وكاملة. وهكذا قد تتجه منطقتنا نحو مشروع تعاون إعماري وتبتعد عن النزاع الذي يدور حول موارده المائية.

إن تنمية استراتيجية  
مشتركة حول الموارد المائية  
يجب أن تتبع المشروع  
الأنف ذكره بطريقة  
متسلسلة وكاملة. وهكذا  
قد تتجه منطقتنا نحو  
مشروع تعاون إعماري  
وتبتعد عن النزاع الذي  
يدور حول موارده المائية.